

## وزارة الداخلية العراقية تطمئن المتظاهرين بشأن حماية حقهم في التعبير والاحتجاج

عثمان الغانمي يشدد على ضرورة تعزيز الجهود الاستخبارية



### الأمن أولوية مطلقة

المجتمع ومكافحة الجريمة على مختلف أشكالها ومستوياتها". ويقول مراقبون إن إصلاح الأجهزة الأمنية العراقية والنأي بها عن الصراعات السياسية يمثل إحدى أولويات الكاظمي وسيكون إحدى نقاط قوته وتميزه في حال نجح في إنجازها، حيث يعاني العراق مشاكل أمنية مستعصية أثرت على استقراره ويشهد فوضى سلاح عارمة وتغولاً للمليشيات الشيعية التي طالما عمل قادتها على إضعاف المؤسسات الأمنية الرسمية.

وأبدى رئيس الوزراء العراقي الجديد حزمًا بمجرد تسلم مهامه حيث وضع بصمته الإصلاحية على الأجهزة الأمنية وذلك من خلال إصداره قرار إعادة الجنرال عبدالوهاب الساعدي على رأس جهاز مكافحة الإرهاب. كما عين العميد يحيى رسول متحدثًا باسم القائد العام للقوات المسلحة، وقد كان كلا الرجلين المعروفين بكفاءتهما موضع رغبة المليشيات وقادتها الأمر الذي أدى إلى تهميشهما في فترة رئاسة عادل عبدالمهدي للحكومة.

وقبل الديوانية زار الغانمي محافظة المنشي. وقال الغانمي متحدثًا عن زيارته المتواترة لعدد من المحافظات خلال أيام عيد الفطر إن "الهدف من الزيارة هو الاطلاع على واقع مديريات الشرطة، بدل من أن يتم عقد مؤتمر أمني كما هو معتاد في الوزارة".

وأمر وزير الداخلية بضرورة تعزيز الجهد الاستخباري في المنشي لإيقاف الجريمة قبل وقوعها. وذكر بيان صادر عن المكتب الإعلامي للغانمي أن وزير الداخلية أمر "بضرورة تعزيز الجهود الاستخبارية وفق أسس التطور العلمي في العمل الأمني، مؤكداً أن نجاح العمل الاستخباري يخلت كثيرا من الجهود المادية والبشرية ويحسم الجريمة قبل وقوعها".

وأعلنت وزارة الداخلية، الثلاثاء، استمرار استعداداتها لتسلم الملف الأمني في جميع المحافظات العراقية. وأكد الغانمي، وفق ما أورد بيان صادر عن الوزارة، "أهمية تعزيز الأمن

وتتهم دوائر سياسية عراقية ومنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان وسكان محليون فضائل شيعية مقرية من إيران بالوقوف وراء الكثير من عمليات الإخفاء القسري. وأعلن معن، خلال مؤتمر الأرباء، "منح قيادة الشرطة كافة الصلاحيات الأمنية مع وضع كافة موارد الوزارة داخل محافظة الديوانية تحت إمرتهم".

وأوضح أن "استخدام مواقع وفقا للجواز والإساءة للرموز، ويجب أن يتم إيقاف ذلك، وهذا لا يعني تقييد حرية الرأي". وشدد على أن وزارة الداخلية ترفض "التجاوز على أي عنصر أمني"، فيما حمل "القادة والضباط مسؤوليية عدم أخذ حق المنتسب وفقا للقانون".

وأدى الغانمي زيارة إلى مقر قيادة شرطة محافظة الديوانية الأرباء، وعقد فيها اجتماعا لمناقشة الأوضاع الأمنية في المحافظة. وكان الغانمي قد زار الثلاثاء محافظتي بابل وكربلاء.

العراق لتحقيق سلمه الداخلية وتعزير استقراره.

وأمر الكاظمي وزارة الداخلية بالإسراع في كشف مصير الآلاف من هؤلاء المخفيين ومعظمهم من أبناء الطائفة السنية، حيث فقد أثرهم خلال سنوات الحرب ضد تنظيم داعش وما يزال مصير أغلبهم مجهولا إلى اليوم.

وخلال ثلاث سنوات من الحرب التي شنتها القوات العراقية ضد مسلحي تنظيم داعش بين عامي 2014 و2017 في المناطق ذات الأثرية السنية بشمال وغرب البلاد، فقد أثر الآلاف من العراقيين.

لكن جرائم الاختطاف والإخفاء القسري في العراق لم تقتصر على حقبة داعش، بل شملت أيضا فترة الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في أكتوبر الماضي واستمرت لعدة أشهر شاركت خلالها إلى جانب فتح ملف المغيبين والمخفيين قسريا وهي قضية معقدة ذات خلفيات سياسية ووطنية وغير منقصة عن تحقيق المصالحة الداخلية المطلوبة في

قطعت وزارة الداخلية العراقية كل التشكيك في وجود نية لديها تتعلق بقمع التظاهرات وإنهائها حيث أكد اللواء سعد معن مدير دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية أن الوزارة ستواصل حماية المتظاهرين والممتلكات العامة وأنه ليس هناك حق لأي جهة أن توقف حق التظاهر المكفول دستوريا.

بغداد - تتحرك الحكومة العراقية الجديدة في كل اتجاه من أجل فرض سيطرتها لضمان استقرار البلاد وطماننة العراقيين حول الوضع الأمني وحق التعبير عن الرأي، وهو ما برز في الاجتماعات الأمنية التي عقدها وزير الداخلية والتأكيد على حماية التظاهرات والمتظاهرين.

وأعلن اللواء سعد معن، مدير دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية، أن الوزارة ستواصل حماية التظاهرات وأن أي قوة غير قادرة على إنهاءها (التظاهرات).

وقال معن، في تصريحات أدلى بها خلال مؤتمر صحفي في محافظة الديوانية الأرباء أثناء زيارة وزير الداخلية عثمان الغانمي ونقلتها مواقع إخبارية عراقية، إن "وزارة الداخلية ستواصل حماية المتظاهرين والممتلكات العامة، وأن حق التظاهرات مكفول دستوريا"، في رد على سؤال بشأن الأخبار التي تتحدث عن نية الحكومة إنهاء التظاهرات.

وشدد معن على أنه "ليس هناك حق لأي جهة أن توقف هذا الحق، ولا توجد أيضا أي قوة قادرة على ذلك".



ومنذ تولي مصطفى الكاظمي منصب رئيس الوزراء قبل نحو ثلاثة أسابيع، اتخذ العديد من القرارات التي تخص ملف حقوق الإنسان، بينها الإفراج عن كافة معتقلي المظاهرات، والتحقيق في ما إذا كانت هناك سجون سرية في البلاد إلى جانب فتح ملف المغيبين والمخفيين قسريا وهي قضية معقدة ذات خلفيات سياسية ووطنية وغير منقصة عن تحقيق المصالحة الداخلية المطلوبة في

## الشرطة تحقق في واقعة إطلاق نار جنوب السعودية

الرياض - أعلنت شرطة منطقة عسير جنوب غرب السعودية الأربعاء مقتل ستة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين في تبادل لإطلاق نار بين عدد من الأشخاص في محافظة الأموا.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الشرطة في منطقة عسير القريبة من الحدود مع اليمن تحقق في واقعة إطلاق النار.

وأضافت الوكالة أن ثلاثة سعوديين أصيبوا أيضا ونقلوا إلى المستشفى. ولم تذكر الوكالة، حتى وقت طباعة الصحيفة، أي تفاصيل عن طبيعة الواقعة التي حدثت في محافظة الأموا. وقال المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة عسير، زيد محمد الدباش، إن "الجهات الأمنية باشرت بلاغا عن حادثة إطلاق نار بين عدد من الأشخاص في محافظة الأموا، نتج عنه مقتل ستة مواطنين في العدين الثالث والرابع من العمر وإصابة ثلاثة مواطنين آخرين تم نقلهم للمستشفى".

وأضاف المتحدث ضابط الإسلحة المستخدمة، ويجري استكمال الإجراءات للقبض على بقية المتهمين وإحالتهم للنجاة العامة.

وأشارت الواقعة تفاعلا واسعا بين مغردين سعوديين؛ إذ عزا بعضهم أسبابها إلى خلاف بين عائلتين على قطعة أرض.

وطالب مغردون عبر هاشتاغ "إطلاق نار الأموا" بتدخل رسمي سريع لحظر تداول الأسلحة النارية بين المواطنين.

وقال مغرد على موقع تويتر "ثقافة حمل السلاح خطيرة على المجتمع وتجعل البعض يرى من نفسه قوة لا يتالي للقانون". وأضاف "لأسف ما حدث من إطلاق نار الأموا نتج عنه قتلى وإصابات بسبب طيش وحل خلافا شخصيا باستخدامه السلاح دون اللجوء إلى القانون الذي ينصف ويقتص لكل مظلوم".

وكتب آخر "يجب الحد من حمل السلاح حتى لو كان مصرعا خاصة الأسلحة الرشاشة والحرص من نواب القبائل على الاجتماع الدوري مع أبناء القبائل وأعيانهم وتوعيتهم بخطورة حمل السلاح ومعالجة السلبيات التي تلاخط".

ونشر مغرد ثالث ثلاثة مقترحات اعتبرها رئيسية لوضع حد للخلافات التي تنتهي بسقوط قتلة حيث قال "أولا، يجب تنفيذ القصاص في القتل العمد والغناء الودية فلم تعد تنفع في هذا الزمن. وثانيا، يجب سحب جميع الأسلحة من هذه المناطق فمن غير المعقول أن يكون الرشاش بيد الكبير والصغير والعاقل والجاهل. وثالثا، يجب تعيين جميع موظفي قطاع الأمن من خارج المنطقة للقضاء على الوساطات".

## تصاعد الضغوط الدولية على قطر بعد تحذيرات من ثغرة أمنية في تطبيق تعقب إلزامي

وردتنا من الأطراف الأخرى". ويسمح تطبيق "احترار" بتحديد مكان الشخص وتحركاته بشكل حي من قبل السلطات في أي وقت، وفق البيان.

**الثغرة مثلت ضعفا أمنيا كبيرا وخلافا في تطبيق التتبع في قطر كان يمكن للقراصنة الإلكترونيين استغلاله بسهولة**

واقامت الشرطة القطرية نقاط تفتيش في جميع أنحاء الإمارة الأحد للتأكد من استخدام التطبيق إضافة إلى الكمامة التي يعتبر وضعها إلزاميا في الأماكن العامة.

وقال كلاوديو غورنييري، مدير مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو، إن الثغرة مثلت "ضعفا أمنيا كبيرا وخلافا أساسيا في تطبيق التتبع في قطر كان يمكن للقراصنة الإلكترونيين الخبثاء استغلاله بسهولة".

وأضاف "على السلطات القطرية إلغاء القرار بالإلزامية استخدام التطبيق".

وأضاف البيان "بينما تعترف منظمة العفو الدولية بالجهود والإجراءات التي اتخذتها حكومة قطر لاحتواء انتشار وباء كوفيد - 19 والتدابير التي تم اتخاذها حتى الآن، مثل الحصول على رعاية صحية مجانية، فإن جميع الإجراءات يجب أن تتماشى مع معايير حقوق الإنسان".

وأصيب أكثر من 47 ألف شخص من أصل 2.75 مليون نسمة في قطر بفيروس كورونا، أي 1.7 في المئة من السكان، فارق 28 منهم الحياة.

وكباقي الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم، لجأت قطر إلى الهواتف المحمولة لتتبع تحركات الناس والأشخاص الذين يخاطونهم، ما يسمح للمسؤولين بمراقبة المصابين وتنبه الأشخاص المعرضين لخطر العدوى.

وقالت وزارة الصحة القطرية، في بيان الثلاثاء، "تم إصدار تحديث شامل للتطبيق بتاريخ 24 مايو الجاري ليتضمن مميزات موسعة تتعلق بالأمن والخصوصية لكافة المستخدمين".

وأضافت "تعد هذه التحديثات جزءا من عملنا المستمر لمراجعة وتحسين أمن التطبيق بما في ذلك المسائل التي

وإحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي (جي.بي.إس) الخاصة باماكن حجهم، وذلك لاقتفار الخادم المركزي للتدابير الأمنية لحماية هذه البيانات".



بياناتك ليست في مأمن

مسؤولون إنهم سيعالجون المخاوف المتعلقة بالخصوصية وأصدروا تحديدا للبرنامج خلال عطلة نهاية الأسبوع.

الدوحة - تصاعدت الضغوط الدولية على السلطات القطرية بعد تحذيرات منظمة العفو الدولية الثلاثاء من ثغرة أمنية في تطبيق تعقب المواطنين الإلزامي في قطر للوقاية من فيروس كورونا المستجد، تجعل معلومات حساسة لأكثر من مليون مستخدم عرضة لخطر الاختراق.

والثغرة، التي تم إصلاحها الجمعة بعد أن كشفتها منظمة العفو الخميس، تمكن القراصنة الإلكترونيين من الاستيلاء على أرقام هويات المستخدمين وأماكنهم ووضعهم الصحي.

والمخاوف المتعلقة بالخصوصية بشأن التطبيق الذي أصبح تحميله على الهاتف إلزاميا منذ الجمعة تحت طائلة السجن، انشأت ردود فعل ساخنة ودفعت المسؤولين إلى تقديم تلميحات وتنازلات.

وانتقد المستخدمون والخبراء على حد سواء مجموعة الشروط المطلوبة لتثبيت التطبيق على الهاتف، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى معرض الصور والفيديو على أجهزة أندرويد، بالإضافة إلى السماح للبرنامج بإجراء مكالمات هاتفية. ورغم الإصرار على أن هذه الشروط ضرورية لعمل البرنامج، قال